أمريكا تعد حملة بحرية تستهدف منتهكي العقوبات على بيونغ يانغ

واشنطن تحذر كوريا الشمالية من «ضغوط قصوى»

المتحدثة باسم البيت الأبيض سارة ساندرز

واشنطن – «وكالات»: حذرت الولايات المتحدة أمس السبت كوريا الشمالية من ضغوط قصوى من أجل دفعها إلى نزع اسلحتها النووية بينما بدأت ابنة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، إيفانكا ترامب، زيارتها إلى بيونغ يانغ حيث تتجنب على ما يبدو المسؤولين الكوريين الشماليين.

وبعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فرض أقسى عقوبات حتى الآن على كوريا الشمالية، قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض إن «ابنته إيفانكا ستجلس على الأرجح بعيدا عن الوفد الكوري الشمالي خلال الحفل الختامي للألعاب الولمبية الشتوية غدا الأحد».

وأشارت سارة ساندرز إلى أن الرئيس لن يكون لينا أو ضعيفا مع بيونغ يانغ، بالرغم من الانفراج الظاهر من خلال مشاركة الشمال في الألعاب الأولمبية التي تقام على بعد 50 كيلومترا عن الحدود بين الكوريتين.

وقالت ساندرز للصحافيين في بيونغ تشانغ «سنواصل حملة من الضغوط القصوى»، مؤكدة أن العقوبات الأخيرة هي الأقوى التي تفرض على كوريا الشمالية.

وتابعت: «نأمل أن نرى تغييرا من جانب كوريا الشمالية للبدء بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي وهذا ما نركز عليه». وأضافت «أستطيع أن أقول لكم أن الرئيس لن يرتكب أخطاء الإدارة السابقة بأن يكون لينا أو ضعيفا».

وسيترأس وفد كوريا الشمالية في الحفل الختامي الجنرال كيم يونغ تشول الذي تحمله أطراف عدة مسؤولية سلسلة من الهجمات ضد الجنوب، بما في ذلك إغراق سفينة حربية في 2010 ومقتل 46 شخصا.

وجلس نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس أمام كيم يو جونغ شقيقة كيم جونغ أون بشكل مباشر تقريباً خلال حفل الافتتاح الذي شارك فيه رياضيو الكوريتين بوفد مشترك، ولكن ساندرز قالت إنها تعتقد أن الترتيبات الخاصة بجلوس الضيوف ستكون مختلفة غدا في حفل ختام الأولمبياد في ستاد بيونغ تشانغ.

وردا على سؤال عما إذا كانت إيفانكا ترامب ستجلس بالقرب من الكوريين الشماليين، قالت ساندرز «لا نعتقد من الآن أن هذه هي الخطة». وأضافت «لا يوجد لدينا اجتماعات مقررة أو أي اتصالات مع كوريا الشمالية».

وحول ما إذا كانت ابنة الرئيس الأمريكي ستقوم بأي مبادرة «مجاملة» مع الكوريين الشماليين، قالت ساندرز «حتى الآن لا شيء مخططا».

وتأتي زيارة إيفانكا ترامب بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي عن فرض عقوبات على كوريا الشمالية، وقال إنها أقسى عقوبات تفرض على بلد حتى الآن، وتشمل هذه الإجراءات الجديدة حظر الشحن البحري لكوريا الشمالية.

وقال الرئيس ترامب «إذا لم تنجح العقوبات، يجب علينا عندها الإنتقال إلى المرحلة الثانية»، من دون أن يضيف أي توضيحات، وردا على سؤال عما إذا كانت الولايات المتحدة ستستخدم القوة لتنفيذ العقوبات، قالت ساندرز «لن أدخل في التفاصيل».

من ناحية أخرى قال مسؤولون أمريكيون كبار إن إدارة الرئيس دونالد ترامب، وحلفاء آسيويين بارزين، يستعدون لتوسيع نطاق اعتراض السفن التي يشتبه بأنها تنتهك العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية، وهي خطة قد تشمل نشر افراد من خفر السواحل الأمريكي لإيقاف وتفتيش سفن في مياه منطقة آسيا والمحيط الهادي.

وذكر المسؤولون أن واشنطن تتحدث مع شركاء إقليميين من بينهم اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا وسنغافورة بشأن التنسيق لحملة أقوى من أي وقت مضى، في محاولة للضغط على استخدام بيونغ يانغ للتجارة البحرية في تطوير برنامجها للصواريخ النووية.

وعلى من اعتراض طريق سفن مشتبه بها في الماضي، فإن الاستراتيجية الجديدة ستوسع نطاق مثل هذه العمليات لكنها لن تصل إلى حد فرض حصار بحري على كوريا الشمالية. وكانت بيونغ يانغ قد حذرت من انها ستعتبر فرض حصار عليها عملاً من أعمال الحرب.

وأوضح المسؤولون، طالبين عدم ذكر أسمائهم، أن الاستراتيجية تدعو إلى زيادة تعقب السفن التي يشتبه بأنها تحمل مكونات اسلحة محظورة وغيرها من الشحنات الممنوعة من كوريا الشمالية أول إليها. وأضافوا أن الولايات المتحدة قد تبحث زيادة القوة البحرية والجوية في قيادة المحيط الهادي وذلك استنادا إلى نطاق الحملة.

وأشار المسؤولون إلى أن المبادرة التي تقودها واشنطن ولم ترد انباء بشأنها من قبل تشير إلى اهتمام واشنطن المتزايد بإجبار كوريا الشمالية على الدخول في مفاوضات للتخلي عن برنامجه للأسلحة.

وأضافوا أن شهورا قليلة ربما تفصل كوريا الشمالية عن استكمال تطوير صاروخ له رأس نووي وقادر على ضرب البر الرئيسي الأمريكي، وذلك رغم العقوبات الدولية التي تفقد منها أحيانا عمليات التهريب ونقل البضائع المحظورة من سفينة إلى أخرى في عرض البحر.

وقال مسؤول كبير بالإدارة الأمريكية: «لا شك أن علينا جميعا فعل المزيد، دون الوصول إلى العمل العسكري المباشر، لإظهار جديتنا أمام كيم جونغ أون» زعيم كوريا الشمالية.

وأحجم البيت الأبيض عن الإدلاء بتعليق رسمي.

وقد يستهدف المسعى الأمريكي السفن في أعالي البحار أو في المياه الإقليمية للدول التي توافق على التعاون. لكن لم يتضح إلى أي مدى يمكن أن تصل الحملة فيما وراء آسيا.

وفي بيان خاص، قالت وزارة الخارجية الصينية، إنها لا تعلم شيئا عن الخطة لكن بكين ترى من حيث المبدأ أنه يتعين تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن كوريا الشمالية تطبيقا كاملا وتاما.

وأضافت: «ونأمل في الوقت نفسه أن تتصرف الدول المعنية بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي».

مسؤول أمريكي: باكستان يمكنها طرد المتشددين بدلاً من قتلهم

عناصر من طالبان

واشنطن – «وكالات»: قال مسؤول أمريكي كبير يوم الجمعة، إن باكستان غير مضطرة لقتل أو اعتقال متشددين مثل أعضاء شبكة حقاني التي تستخدم أراضيها لشن هجمات في أفغانستان، ولكن يمكنها أن تطردهم عبر الحدود بدلاً من ذلك.

ومن شأن طرد هؤلاء المتشددين أن يعرضهم لخطر التعرض لهجمات القوات الأفغانية والأمريكية التي تحاول الحيلولة دون أن تصبح أفغانستان منصة انطلاق لضربات تستهدف الغرب وذلك بعد أكثر من 16 عاماً على هجمات 11 سبتمبر 2001 التي استهدفت نيويورك وواشنطن.

وتضغط الولايات المتحدة على باكستان لوقف توفير الملاذ للمتشددين الذين يطلقون العنان للفوضى في أفغانستان المجاورة. وتنفي باكستان ذلك.

وفي الرابع من يناير، قالت واشنطن إنها ستعلق بعض المساعدات الأمنية إلى إسلام اباد بهدف إنهاء دعمها لحركة طالبان الأفغانية وشبكة حقاني المتحالفة معها التي قتلت هجماتها في أفغانستان قوات أمريكية وأفغانية وقوات أخرى.

وقال المسؤول الأمريكي الكبير في مقابلة إن الولايات المتحدة لم تشهد أي جهد باكستاني متواصل ضد المتشددين.

وأكد مسؤول حكومي باكستاني ودبلوماسي، أن وكالة دولية معنية بمراقبة غسل الأموال قررت إعادة وضع البلاد على قائمتها الخاصة بمراقبة تمويل الإرهابيين، في أحدث المساعي الأمريكية للضغط على باكستان.

ورفض المسؤول الأمريكي تلميحات بأن الضغوط من واشنطن قد يكون لها نتائج عكسية وأشار إلى أن باكستان ربما تبدأ باتخاذ خطوات تكتيكية أصغر بما في ذلك إجبار مثل هذه الجماعات على الخروج إلى أفغانستان قبل بدء موسم القتال في الربيع.

وقال المسؤول الأمريكي الذي طلب عدم نشر اسمه: «لا أعتقد أن باكستان تشعر بقدراتها وأهميتها، أعتقد أنها تشعر بضغط».

أفغانستان: مقتل 29 شخصاً بهجمات في 3 أقاليم

كابول – «وكالات»: لقي ما لا يقل عن 29 شخصا حتفهم في أربع هجمات في ثلاثة أقاليم أفغانية، حسبما قال مسؤولون، أمس السبت.

وفي العاصمة الأفغانية كابول، قتل شخص واحد على الأقل وأصيب ستة آخرون في تفجير انتحاري صباح أمس السبت، وفقا لما ذكره المتحدث باسم وزارة الداخلية الأفغانية نجيب دانيش.

ووقع التفجير بالقرب من وكالة استخبارات أفغانية والسفارة الأمريكية وغيرها من المؤسسات الأفغانية والدولية.

وفي الوقت نفسه، لقي 25 من أفراد الجيش الأفغاني حتفهم بعد أن هاجم مسلحون من طالبان نقطة التفتيش الخاصة بهم في منطقة بالا بولوك بإقليم فرح غرب أفغانستان، صباح السبت، حسبما أفاد خير محمد نورزاي عضو مجلس إقليم فرح.

فنزويلا: المجلس الانتخابي يحدد موعداً لانتخابات تشريعية مبكرة

المجلس الانتخابي الفنزويلي

كاراكاس – «وكالات»: أعلن المجلس الوطني الانتخابي في فنزويلا انه سيتم تقريب موعد الانتخابات التشريعية لكنها لن تجري في يوم الاقتراع الرئاسي في 22 أبريل المقبل كما يريد الرئيس نيكولاس مادورو.

وقالت رئيسة المجلس تيبيساي لوسينا في مؤتمر صحافي إن «الجدول الزمني للانتخابات قريب أساسا»، واضافت إن «المجلس الوطني الانتخابي سيدرس موعدا لاحقا للانتخابات النيابية».

وكان مادورو دعا الأربعاء الماضي إلى انتخابات تشريعية مبكرة قبل عامين تقريبا من موعدها بحيث تتزامن مع الاقتراع الرئاسي المقرر في 22 أبريل المقبل. واقترح تقديم موعد الانتخابات التشريعية من أجل تجديد البرلمان، مؤكدا أن الاقتراع الرئاسي سيتم مهما حصل، سواء بمشاركة ابرز تكتلات المعارضة أم لا، بعد ان اعلنت هذه الأخيرة امتناعها عن المشاركة في ظل الظروف الراهنة.

ورأى البرلمان الفنزويلي الذي تهيمن عليه المعارضة أن خطة الحكومة الهادفة إلى إجراء انتخابات تشريعية مبكرة محاولة انقلابية. وقال البرلمان في بيان إن «محاولة الانقلاب هذه، تهدف إلى تجاوز السلطة التي تعود دستوريا إلى هذه الجمعية الوطنية».

ورفضت المعارضة الفنزويلية المشاركة في الانتخابات الرئاسية ما لم تحصل على ضمانات من حكومة مادورو تؤكد انها ستكون نزيهة وحرة. وقال ائتلاف المعارضة «طاولة الوحدة الديموقراطية» في بيان «لا تعتمدوا على الوحدة الديموقراطية ولا على الشعب لإعطاء مصداقية لما يبدو حتى الآن انه لن يكون سوى انتخابات رئاسية مزورة وغير شرعية».

وفي اجتماع قبل المؤتمر الصحافي لرئيسة المجلس الانتخابية الجمعة، سلمت رئيسة الجمعية التاسيسية الموالية بأكملها للرئيس مادورو، ديلسي رودريغيز اقتراح تقديم موعد الانتخابات التشريعية. وقالت إن «الجمعية التاسيسية ستناقش الأسبوع المقبل المواعيد الممكنة للانتخابات».

توسك: الرؤية البريطانية حول مستقبل العلاقة مع أوروبا «محض أوهام»

«وكالات»: رأى رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك الجمعة أن الرؤية البريطانية حول مستقبل العلاقة مع الاتحاد الأوروبي في مرحلة ما بعد بريكست «تستند إلى محض أوهام».

وقال توسك الذي يترأس الهيئة التي تضم قادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إثر قمة غير رسمية في بروكسل «أنا مسرور بأن الحكومة البريطانية تتجه على ما يبدو إلى موقف أكثر تفصيلا، ولكن إذا كان ما تنقله وسائل الإعلام صحيحا، فإنني أخشى أن يكون الموقف البريطاني مستندا إلى محض أوهام».

وتلقى رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي خطابا مهما في الثاني من مارس يتناول علاقة لندن بالاتحاد الأوروبي بعد بريكست، عقب اتفاق وزرائها على خطة.

وأفاد وزير بريطاني انهم اتفقوا على أن بريطانيا ستسعى إلى التوافق مع قواعد الاتحاد الأوروبي في قطاعات معينة من الاقتصاد، لكنها ستحافظ على حقها في الاختلاف.

تراجع حاد في مظاهرات اليمين المتطرف بألمانيا عام 2017

برلين: حزب حليف لميركل يطالب بالالتزام باتفاقات الهجرة

حزب اليمين المتطرف الألماني

برلين – «وكالات»: حذر مسؤولون كبار من حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي بألمانيا، وهو الحليف البافاري لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي المحافظ الذي تتزعمه المستشارة انجيلا ميركل، من أن عدم التزام الحزب الديمقراطي الاشتراكي بالاتفاقات المتعلقة بالمهاجرين قد يؤدي إلى انهيار الحكومة الألمانية المشكلة حديثا.

ويجب أن يصوت أعضاء الحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي ينتمي ليمين الوسط على اتفاق الائتلاف الحكومي في اقتراع يتم عن طريق البريد بحلول 2 مارس المقبل وستعلن النتائج في الرابع من الشهر.

وقال رئيس حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي، هورست زيهوفر لصحيفة أوغسبورغر الجمايني أمس السبت إن «التشريع الجديد يهدف إلى تسهيل عودة من فشلوا في الحصول على حق اللجوء إلى تونس والمغرب والجزائر وإلى تشكيل مراكز للمهاجرين في المناطق الحدودية إلى أن تتم مع مراجعة طلبات اللجوء».

وأضاف انه «إذا رفض الحزب الديمقراطي الاشتراكي دعم هذه القوانين بعد الموافقة على الائتلاف فستكون هذه هي نهاية الحكومة». وتابع زيهوفر، المتوقع أن يصبح وزيرا للداخلية، انه «لن يكون مقبولا الا يلتزم الحزب الديمقراطي الاشتراكي بالاتفاقات التي توصل إليها مع المحافظين».

وتعهد حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي، الذي خسر 10 نقاط مئوية في الانتخابات العامة التي جرت في سبتمبر الماضي، باستعادة الأصوات التي اقتنصها منه حزب البديل من أجل ألمانيا وذلك من خلال اتخاذ موقف صارم إزاء الهجرة والتشديد على القيم المحافظة التقليدية.

وفي إطار محادثات تشكيل ائتلاف حكومي وافق سياسيو الحزب الديمقراطي الاشتراكي على مضض على الحد من الهجرة في المستقبل لتتراوح الأعداد بين 180 ألفا و220 ألفا بعد شدق ما يزيد على مليون لاجئ في 2015 و2016.

وانتقد زيهوفر المستشارة الألمانية أيضا لاعتزامها إعلان المناصب الوزارية لحزبها الاتحاد الديمقراطي المسيحي قبل اجتماع الحزب في 26 فبراير الجاري، وقال «المناصب توزع فقط عند تشكيل الحكومة»، ورفض أن يحدد من المرجح في حزبه أن يحصل على مناصب وزارية.

من ناحية أخرى تراجع عدد المظاهرات التي نظمها يمينيون متطرفون في ألمانيا العام الماضي على نحو كبير.

وذكرت صحف مجموعة «فونكه» الألمانية الإعلامية الصادرة أمس السبت استنادا إلى رد الحكومة الألمانية على طلب إحاطة من الكتلة البرلمانية لحزب «اليسار» أن عدد المظاهرات التي نظمها يمينيون متطرفون العام الماضي بلغ 107 مظاهرات شارك فيها نحو 11 ألف متظاهر.

وبحسب البيانات، فإن عدد مظاهرات اليمين المتطرف في ألمانيا عام 2016 بلغ 312 مظاهرة شارك فيها نحو 30 ألف متظاهر، ما يعني تراجع المظاهرات اليمينية المتطرفة العام الماضي بواقع الثلثين تقريباً.

وكان عدد المظاهرات اليمينية المتطرفة عام 2015 بلغ 430 مظاهرة شارك فيها نحو 60 ألف متظاهر، ويمكن إرجاع انخفاض عدد المظاهرات لليمين المتطرف العام الماضي إلى تراجع تدفق اللاجئين إلى ألمانيا، والذي كان بلغ ذروته عام 2015.

وترى خبيرة الشؤون الداخلية في حزب «اليسار»، أولا بلبكه، أن سبب التراجع هو ضعف الحزب القومي اليميني المتطرف «إن بي دي» ودخول حزب «البديل من أجل ألمانيا» اليميني الشعبوي للبرلمان الألماني (بوندستاغ)، ما قلل أسباب العنصريين والنازيين الجدد للتظاهر.